

كتاب دوري رقم (٢) لسنة 2013

بشأن .

سعر الائتمان والخصم المعلن من البنك المركزي

صدر قانون الضريبة على الدخل رقم 91 لسنة 2005 وقضت المادة الثانية منه علي إلغاء قانون الضرائب علي الدخل بالقانون 157 لسنة 1981 وتعديلاته .

وحرصا من المصلحة علي تحديد التعليمات بما يتفق وما ورد بالقانون 91 لسنة 2005 بـ 63 ، 72 ، 85 ، 110 ، 111 ، 112 .

وحيث قضت المادة 110 من القانون علي احتساب مقابل التأخير المستحق للمصلحة علي أساس سعر الائتمان والخصم المعلن من البنك المركزي في الأول من يناير السابق علي ذلك التاريخ مضافا إليه ٪ 2 .

كما قضت المادة 63 من ذات القانون علي احتساب مقابل التأخير المستحق علي المصلحة علي أساس سعر الائتمان والخصم المعلن من البنك المركزي في الأول من يناير السابق علي ذلك التاريخ مخصوصا منه ٪ 2 .

لذا تنبه المصلحة إلى ما يلى .

- سعر الائتمان والخصم المعلن من البنك المركزي في الأول من يناير 2009 هو % 11.5
- سعر الائتمان والخصم المعلن من البنك المركزي في الأول من يناير 2010 هو % 8.5
- سعر الائتمان والخصم المعلن من البنك المركزي في الأول من يناير 2011 هو %. 8.5
- سعر الائتمان والخصم المعلن من البنك المركزي في الأول من يناير 2012 هو %. 9.5
- سعر الائتمان والخصم المعلن من البنك المركزي في الأول من يناير 2013 هو %. 9.5